

## نظرة نقويمية لجولات التراخيص النفطية

حيدر حسين عذافه<sup>a</sup>

### الملخص

لقد برزت الحاجة الملحة للاستثمار في القطاع النفطي بعد عام 2003 وذلك لانخفاض معدلات الإنتاج اليومية، إذ انها لم تتجاوز في أحسن الأحوال 2.5 مليون برميل يومياً، فضلا عن كونه القطاع الوحيد الذي يرفد الموازنة بالتدفقات النقدية، التي تمثل عصب وشريان الحياة الاقتصادية في العراق.

ان الإيرادات النفطية متمثلةً بعنصري الكمية المنتجة وسعرها، يعد فيها الأخير عنصراً متغيراً خارجياً لا يمكن التحكم فيه، على الرغم من وجود شبه اجماع بين المنتجين والمستهلكين للنفط، بان أسعار النفط غير مناسبة لكلا الطرفين، جعلت منه قيلاً على طبيعة العقود المبرمة ضمن جولات التراخيص، التي ابرمت من اجل زيادة معدلات الإنتاج، والتي أبرزت ضرورة تسليط الضوء على اهم النتائج المتحققة من جراء تلك الجولات.

### المقدمة

خطيراً امام تراجع العوائد المتحققة من خلال تلك العقود، والذي يجعل هذا التحدي أكثر خطورة. والجدير بالذكر أن اجمالي العجز المخطط للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2016 المقدر بنسبة (23%)\*. الامر الذي استدعى من مجلس النواب عند اقراره لموازنة 2016 دعوة الحكومة الاتحادية الى ضرورة مراجعة عقود جولات التراخيص النفطية بما يضمن مصلحة العراق الاقتصادية.

### اولا - مشكلة البحث

لقد تمخض عن انخفاض أسعار النفط بروز تيار يدعو الى تحويل تلك العقود من عقود الخدمة الى عقود المشاركة بالإنتاج، وتيار اخر يدعو الى الابقاء على تلك العقود بصيغتها الحالية

يبدو ان النفط مازال وسيبقى السلعة التي ترسم صياغة المشهد الاقتصادي العراقي، على الرغم من ان صور ذلك المشهد قد تغيرت، إذ الالية التقليدية أصبحت غير فاعلة، وهي: "تنخفض الأسعار تنخفض الكميات المنتجة تنخفض الكميات المصدرة يقل العرض ترتفع الأسعار". اذ تشير معظم التقديرات الى صعوبة الرجوع والعودة الى أسعار النفط السابقة، ذات 100 دولار فأكثر، وبالتالي فان تداعيات هذا الانخفاض سوف يكون لها وقع كبير على الاقتصاد العراقي، ولاسيما في ظل عقود مبرمة ونمط استثماري يعتمد كلياً على استخراج الوحدة الواحدة من البرميل الواحد المنتج، الذي يشكل تحدياً

#### رابعاً - منهجية البحث

اعتمد البحث على المعطيات التاريخية، لأنماط الاستثمار النفطي، وتحليله لأهم الوقائع الناتجة عن تلك الانماط من خلال عرض وجهات النظر المختلفة، ودراسة التداعيات لكل منهما.

#### خامساً - هيكلية البحث

تعد جولات التراخيص، المحور الذي تدور حوله هيكلية البحث، مع الأخذ بالحسبان الجذور التاريخية لطبيعة العقود النفطية، التي تم تناولها من خلال المبحث الأول، مع مبحثين لاحقين يتحدث الأول عن أهم الشركات التي فازت بجولات التراخيص الأربعة والنتائج المتحققة منها، والثاني مناقشة أهم الفروق المتحققة بين عقدي الخدمة والمشاركة، مع خلاصة لأهم الاستنتاجات التي تم الوصول إليها، وكذلك مجموعة من التوصيات المتعلقة بمضمون البحث.

#### سادساً - أهمية البحث

يحظى البحث بأهمية استثنائية، وذلك لاعتماد الاقتصاد العراقي على عوائد النفط، إذ انها تساهم بنسبة 99% من إجمالي الصادرات العراقية، و97% من إجمالي الإيرادات الحكومية من النقد الأجنبي، وبالتالي فان رسم أية افاق جديدة لتطوير الاقتصاد العراقي لا بد من ان تبدأ من هذا القطاع.

#### المبحث الاول

لمحة تاريخية للسياسة النفطية في العراق  
وانماط الاستثمار المتعاقبة قبل 2003

ويعدّها انجازاً يحسب لواضعي السياسة النفطية في العراق، اذن ما حجم التحدي الخطير؟ وما مسؤوليات كل تيار؟ وما الحلول الناجعة للإبقاء او التحول في هذه العقود؟ هذا ما ستتم مناقشته من خلال مضامين هذا البحث.

#### ثانياً - فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مضمونها:

ان الاستراتيجية المعتمدة للسياسة النفطية في العراق، بعد 2003 استراتيجية عنوانها رفع مستوى الإنتاج (الجهد الوطني غير قادر على تحقيقها) بدعوة الشركات العالمية الى العمل في العراق، وتوظيف خبراتها وتكنولوجياها المتقدمة في تحقيق معدلات انتاج عالية بوتائر سريعة، واعتمدت الوزارة لتحقيق هذه الاستراتيجية على نمط الاستثمار النفطي الأجنبي لجلب شركات نفطية عالمية من خلال ما يعرف بجولات التراخيص النفطية.

تمثل جولات التراخيص قوة تفاوضية بين الجانب الوطني متمثلاً بـ "وزارة النفط العراقية" التي أصرت على ان تكون عقود خدمة، و"شركات النفط العالمية" التي كانت تسعى لأن تكون عقود مشاركة بالإنتاج بدلاً من عقود الخدمة.

#### ثالثاً - هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على أهمية عقود الخدمة وعقود المشاركة بالإنتاج كنمط من أنماط الاستثمار النفطي وايهما يحقق العائد والمنفعة للاقتصاد العراقي .

سيتم استكشافها مستقبلاً، في ولايات العراق ولاسيما ولاية بغداد والموصل\* (المعموري، عبد علي و الجميلي، مالك دحام، 2011: 249-250).  
لقد أثمرت جهود الشركة الجديدة بضغط منسقة من الحكومتين الألمانية والبريطانية عن قيام حكومة الإمبراطورية العثمانية بإرسال رسالتها الشهيرة بتاريخ 28 حزيران 1914 الى السفير البريطاني في استانبول تعلمه بان وزير المالية قد وافق على تأجير شركة النفط التركية لترسبات النفط المكتشفة او التي قد تكتشف في المستقبل في ولايتي الموصل وبغداد وانه يحتفظ بحقه في المشاركة في الشركة وتحديد شروطها.

لقد أصبحت هذه الرسالة البسيطة اهم وثيقة بيد الشركة لتعتمد عليها في المطالبة بحق الامتياز حتى بعد انهيار الامبراطورية العثمانية كما سنرى لاحقاً (العناز، غانم، 2016). قامت بعد ذلك بفترة قصيرة الحرب العالمية الاولى في 5 تشرين الاول 1914 مما ادى الى انقطاع المداولات بشأن الموضوع تماماً.

المرحلة الثانية : مرحلة الحرب العالمية الأولى وما اعقبها من تشكيل حكومة عراقية.

مع اشتعال أوار الحرب العالمية الأولى ما بين الدول الاوربية حصراً، لفض الصراع فيما بينهما على تولي الزعامة العالمية، بعدما ظهرت علامات وهن الزعامة العثمانية، والتنافس فيما بينها على مشاركة بريطانيا في استعمارها لبلدان العالم غير الأوربي، ظهر واضحاً التطلع الألماني

يجدر بنا قبل ان نقوم بتناول أنماط الاستثمار النفطي، تقسيمها الى مراحل زمنية معينة، اذ ان كل مرحلة لها خصائصها المميزة لها، وصولاً الى المرحلة الحالية، مرحلة جولات التراخيص النفطية وكما يأتي:

المرحلة الأولى : مرحلة منح الامتيازات النفطية لشركات النفط العالمية إبان الحكم العثماني.

يعود تاريخ الاهتمام بالنفط العراقي الى عام 1888، من خلال شركة سكة حديد الاناضول، التي استطاعت الحصول على حق البحث والتنقيب عن النفط في الأراضي العراقية بجانب خطوط السكك الحديد، وبالنظر لما توصلت اليه الفرقة المكلفة بالبحث عن النفط من إمكانات نفطية كبيرة، مقارنة بجميع المواقع الأخرى في الدولة العثمانية التي جرى استطلاعها والتنقيب فيها، حتى بدأ العراق يصبح موضع اهتمام جيو-استراتيجي كبير، للدول الاوربية الباحثة عن النفط.

تعد المانيا ممثلة (بالبنك الألماني) وانكلترا (شركة وليم دارسي) التي حصلت على حقوق وامتيازات للبحث عن النفط في إيران، بجانب أمريكا (مؤسسة امريكان ستيديكيت)، وهولندا (شركة شل)، طلائع الشركات والمؤسسات المهمة بنفط العراق آنذاك، اذ توصلت الشركات الألمانية والإنكليزية والهولندية الى صيغة الائتلاف فيما بينها لتشكيل شركة مساهمة تحت اسم (شركة النفط التركية) في "6-28-1914"، التي حصلت في العام نفسه، من الحكومة العثمانية على حق استغلال الثروات الهيدروكربونية المستكشفة والتي

صوب العالم وبالضد من بريطانيا، وخسارتها الحرب وخروج حلفاء بريطانيا منتصرين، تمت مصادرة المصالح الألمانية من قبل الحكومة البريطانية، كما ان مؤتمر (سان ريمو)، الذي انعقد في نهاية الحرب، قد وضع العراق تحت الانتداب البريطاني من ناحية، وقرر مصير نفط العراق من ناحية أخرى (المعموري، عبد علي و الجميلي، مالك دحام، 2011 : 250). لقد ابرق جيولوجي شركة ستاندر اويل، وهو ما ورد في رسالة موجهة الى زوجته، في شهر أيلول من عام 1919، قائلاً: "سوف لا نترك شيئاً الا ونقوم به، والثبات بصبر واناة حتى الظفر بالحقوق التي تخص وعلى نحو لائق المواطنين الأمريكيين..." (ستيفرز، ولیم، 2011: 207).

منح العراق بموجب اتفاقية سان ريمو الاستقلال تحت الانتداب البريطاني لتشكيل حكومة وطنية وينادي بفيصل الاول ملكاً على العراق في سنة 1921. قام المندوب السامي البريطاني سير بيرسي كوكس في اوائل 1922 بتقديم رسالة الى الملك فيصل الاول يوصي بموجبها بإعطاء امتياز للتنقيب عن النفط الى شركة النفط التركية بناء على الرسالة التي حصلت عليها من الحكومة العثمانية.

قامت شركة النفط التركية إثر ذلك بتقديم طلبها مشفوعاً بمسودة اتفاقية الى الحكومة العراقية للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط مستندة بذلك الى الرسالة العثمانية التي منحها حق التنقيب في ولايتي الموصل وبغداد، ووافقت الحكومة العراقية على ذلك الطلب لتبدأ بعد ذلك المفاوضات بين الطرفين في ايلول 1923.

لقد جرت المفاوضات في ظروف صعبة ليست في صالح الحكومة التي كانت تحت الانتداب وسيطرة المندوب السامي البريطاني والمستشارين البريطانيين. وعلى الرغم من ذلك فقد ابلى المفاوض العراقي بلاءً حسناً بإصراره على المشاركة في ملكية الشركة دون علمه بالرسالة السرية لمؤتمر سان ريمو التي اعطته الحق بالمشاركة بنسبة 20%. استمرت المفاوضات عبر لجان عدة لحكومات عراقية مختلفة من دون التوصل الى اتفاق، إذ كانت الشركة متمسكة بمسودة الاتفاقية التي قدمتها مدعومة في ذلك من قبل الحكومة البريطانية ومندوبها السامي ومستشاري الحكومة العراقية، بقيت اللجان العراقية المتعاقبة تطالب بشروط أفضل الا ان ذلك كان يقابل بالرفض من الشركة والتهديد المبطن في معظم الاوقات والصريح في حالات قليلة من قبل الحكومة البريطانية بإعطاء ولاية الموصل لتركيا في حالة استمرارها بالتعنن في عدم الموافقة على صيغة مسودة الاتفاقية المقدمة اليها.

نجحت تلك الضغوط اخيراً حيث وافقت الحكومة العراقية على الاتفاقية التي قام بتوقيعها وزير المواصلات والاشغال نيابة عن الحكومة في 14 اذار 1925، لقد اشتملت تلك الاتفاقية على بنود وشروط مسهبة اهمها النقطتان الاتيتان:

- 1- سعر النفط: حدد سعر النفط بأربعة شلنات (ذهب) للطن الواحد قابلة للتعديل بعد 20 سنة. علماً أن الجنيه الاسترليني الواحد يحتوي على عشرين شلناً وان الطن الواحد يحتوي على

اول 1928 والدخول في مفاوضات جديدة. وقد كان من حسن حظ الحكومة العراقية تلقيها عرضاً مغرياً من شركة انماء النفط البريطانية المدعومة برؤوس اموال بريطانية وايطالية والمانية، التي اصبحت تدعى فيما بعد بشركة نفط الموصل.

دخلت الحكومة العراقية وشركة نفط العراق في مفاوضات جديدة كان الجانب العراقي عندها قد اكتسب خبرة جيدة في فن المفاوضات فضلا عن قوة موقفه بعد حصوله على عرض شركة انماء النفط البريطانية الذي يفوق بكثير ما جاء في اتفاقية 1925 مع شركة النفط التركية. لذلك كانت المفاوضات معقدة ومطولة ابلى فيها الجانب العراقي بلاء حسنا حيث استمرت لمدة ثلاث سنوات لتنتهي اخيراً بتوقيع الاتفاقية الجديدة في 24 آذار 1931، تمكن العراق في هذه الاتفاقية من الحصول على مكاسب جديدة اهمها ما يأتي:

1- ضريبة سنوية مقدارها تسعة الاف باوند استرليني (ذهب) تستمر حتى تاريخ البدء بتصدير النفط، يلي ذلك ستون ألف جنيه استرليني (ذهب) عند انتاج اول اربعة ملايين طن من النفط ثم يليها عشرون ألف جنيه استرليني عن انتاج كل مليون طن اضافي.

2- مبلغ سنوي قدره اربعمائة ألف باوند استرليني (ذهب) حتى تاريخ البدء بتصدير النفط. تعد نصف المبالغ المدفوعة ضريبة ايجار غير قابلة للرد والنصف الآخر يعاد الى الشركة من الاستحقاقات الحكومية السنوية التي تزيد عن اربعمائة ألف باوند استرليني.

7.578 برميل وان البرميل يحتوي على 35 غالون بريطاني. وبناء على ذلك يكون سعر البرميل الواحد يساوي 0.0264 جنيه استرليني او ما يوازي 38 برميل للجنيه الاسترليني الواحد. علماً ان سعر البرميل الواحد في الوقت السابق يقارب 100 دولار امريكي او ما يقارب 60 باوند استرليني بالأسعار الحالية.

2- مدة الامتياز: 75 سنة

هذا وبينما كانت شركة النفط التركية منهمة بالمفاوضات مع الحكومة العراقية للحصول على الامتياز، كان هناك خلاف شديد بين الحكومات البريطانية والفرنسية والامريكية المنتصرة في الحرب على توزيع غنيمة نفط العراق. وكان الخلاف على أشده بين الحكومتين البريطانية والامريكية التي لم يمنحها مؤتمر سان ريمو اية حصة في شركة النفط التركية. استمرت هذه الخلافات المعقدة والحادة لسنوات عدة انتهت اخيراً باستبدال اسم شركة النفط التركية بشركة نفط العراق في تشرين اول 1928.

علما انه، وبغض النظر عن المفاوضات والخلافات المذكورة اعلاه، كانت الشركة خلال تلك الفترة منهمة في اعمال الاستكشاف واستيراد ابراج الحفر وغيرها من المعدات ليبدأ الحفر بحضور الملك فيصل الاول في اول بئر في منطقة بلكانا في 5 نيسان 1927.

لم تستطع الشركة الالتزام ببعض شروط اتفاقية 1925 على الرغم من اعطائها سنة اضافية مما نتج عنه الغاء تلك الاتفاقية في تشرين

المرحلة الرابعة : مرحلة أنماط استثمارية متعددة مع وجود نمط استثماري محلي، بعد عام 1968 الى عام 2003.

لقد قامت شركة النفط الوطنية العراقية بعد عام 1968 باعتماد سياسة الاستثمار المباشر حيث عملت على تنفيذ أعمال تطوير الحقول والمنشآت اللازمة للإنتاج والخزن والنقل من خلال عقد اتفاقيات مع عدد من دول أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق. وفي عام 1970 وقعت الحكومة عقدا مع مسافن بناء الناقلات الاسبانية على تزويد شركة النقل البحرية العراقية ( التي تحول اسمها الى شركة ناقلات النفط العراقي ) بسبع ناقلات حمولة كل منها ( 35400 ) طن بكلفة إجمالية مقدارها ( 25 ) مليون دينار عراقي، ومع بداية استلام الناقلات عام 1972 تم وضع حجر الأساس للأسطول العراقي وتولت هذه الشركة مهمتها الإدارية وعلى ضوء تلك الاتفاقيات تم استثمار حقول الرميلة مع الاتحاد السوفيتي بقروض وتوقيع عقد مع شركة هنغارية لحفر أول بئر لشركة النفط الوطنية وغير ذلك من أعمال سياسة الاستثمار المباشر، وقد أعطت هذه التجربة ثمارها من خلال تصدير أول شحنة إثر تأمين شركة نفط العراق المحدودة والشركات المؤتلفة معها ، سارعت الحكومة الى تطوير عمليات الاستكشاف والحفر، اذ كانت هناك ثلاث محاولات من شركة النفط الوطنية العراقية مع بعض الدول في هذا الصدد، منها توقيع عقد مع فرنسا (الف – ايراب) حيث تم تطوير حقول محافظة ميسان(البزركان – حقل فكّة- ابو غرب).

3- تحدد عائدات النفط الحكومية السنوية خلال العشرين سنة الاولى من تاريخ التصدير بأربعمائة ألف باوند استرليني كحد أدنى بغض النظر عن مستوى الانتاج.

4- تقوم الشركة بتأمين احتياجات العراق من المشتقات النفطية بأسعار محددة.

5- تقوم الشركة بمد خط انابيب تصدير النفط بطاقة سنوية لا تقل عن ثلاثة ملايين طن بحلول نهاية عام 1934.

6- قلصت مدة الامتياز من 75 الى 70 سنة.

7- حددت مساحة الامتياز ب 32 ألف ميل مربع غرب نهر دجلة من شمال العراق.

8- بقي سعر النفط المحدد بأربعة شلنات (ذهب) للطن الواحد بدون تغيير.

المرحلة الثالثة : مرحلة منح الامتيازات النفطية لشركات النفط الوطنية بعد ثورة 1958.

اصبح العراق من ابرز الدول التي سعت لبناء صناعة وطنية خاصة بعد انشاء منظمة أوبك عام 1960، ففي عام 1961 سنت الحكومة القانون رقم 80 حيث تمكنت الدولة عبر هذا القانون من إحكام سيطرتها على الأراضي غير المطورة فعلاً، اذ حددت الحكومة بهذا القانون مساحة امتياز الشركات بتلك المناطق المنتجة فقط او ما يعادل النصف بالمئة من مساحة العراق، وتأتي أهمية هذا القانون من انه الخطوة الأولى لتحقيق الهدف الاستراتيجي للسياسة النفطية العراقية، وهو تحرير الثروة النفطية من السيطرة والاستغلال الأجنبي واستخدامها لصالح الشعب.

والتجهيز والانشاء، ولكن بشروط دفع مختلفة، وبالنفط الخام من الحقل، فتم التفاوض مع الشركات النفطية الاسيوية، ولاسيما الحكومية منها، وقد تم ابرام عقود وفقا للصيغة الجديدة مع شركة بتروفيتنام الفيتنامية فضلاً عن (3) عقود استكشافية مع الشركة الهندية وكذلك عقد تطوير حقل نور مع سوريا (الياسري، احمد جاسم جبار، 2009: 43).

### المبحث الثاني

#### التحول في منهج السياسة النفطية بعد 2003.

تعد جولات التراخيص انعطافه كبيرة في مسيرة السياسة النفطية للعراق، وهي السمة البارزة لهذا المنهج، وذلك من خلال الشفافية والوضوح التي اعتمدها في طرح مناقصة تنافسية علنية، لم تكن معهودة في السابق.

وبعد ركود دام أكثر من عقدين ونصف، اخذت الحكومة الاتحادية على عاتقها، عرض مناطق نفطية وغازية متعددة، بدءاً من عام 2009 ولغاية 2012، تمخضت عنها أربع جولات للتراخيص، كان الهدف منها تحقيق الاتي (عبد السلام، لطيف، بلا تاريخ):

- 1- إعادة تأهيل الحقول النفطية او تطوير انتاجها وفقاً لأحدث الأساليب الإدارية المالية والفنية.
- 2- نقل خبرات شركات النفط العالمية، وتقنياتها الحديثة الى البلاد.
- 3- تدريب وتطوير الكوادر العراقية بمختلف المجالات والنهوض بأساليب وسياقات

وعقد مع شركة بترويراس البرازيلية حيث تم اكتشاف حقل مجنون العملاق. بادرت شركة النفط الوطنية العراقية عام 1979، بعد اكتشاف العديد من الحقول النفطية مثل نهر عمر ومجنون و الحفافية لوضع برنامج لزيادة الطاقة الانتاجية من النفط الخام، ففي نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات أصبح العراق يتمتع بصناعة نفطية متطورة مقارنة مع بعض الدول العربية. لكن دخول البلد في معارك ضارية مع جيرانه أدى الى تدمير الصناعة النفطية، إذ يلاحظ خلال هذه الحقبة تعرض القطاع الصناعي الى تردي الأوضاع الإدارية والفنية بفعل سنوات الحرب والعقوبات الاقتصادية للبلد، أدت الى تدهور هذا القطاع. اما في مجال الاستثمار، فاستطاعت الحكومة التفاوض مع الشركات النفطية، بعد مؤتمر النفط الذي عقد في بغداد عام (1995) الا ان أياً منها لم يجرؤ على تحدي العقوبات، وعندما عجزت الحكومة عن اقناع الشركات بالاستثمار في النفط لجأت الى تغيير سياستها النفطية واستخدامها للتفاوض مع الشركات الأجنبية، وبذلك استطاعت الحكومة عام (1997) توقيع عقدين احدهما مع شركة لوك الروسية لتطوير حقل غرب القرنة والأخر مع شركة الواحة الصينية لتطوير حقل الاحدب،، وقد تم الغاء عقد الشركة الروسية عام (2002) بسبب عدم المباشرة باعمال التنفيذ، في حين لم يتم الغاء عقد الشركة الصينية، على الرغم من عدم المباشرة باعمال العقد منذ توقيعه، وفي عام 1999 جرى التحول الى صيغة عقد الخدمة قصير الاجل، وهو اقرب الى عقد التصميم

العمل في مختلف مؤسسات الدولة بالتوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية.

4- زيادة طاقة العراق النفطية من (2.43) مليون برميل الى (10) مليون برميل.

لقد عرض للاستثمار في الجولة الأولى في 29 حزيران 2009 التي طرحت من وزارة النفط (كونها الجهة المسؤولة عن التحكم في الثروة النفطية)، ستة حقول نفطية بمشاركة 32 شركة عالمية تمثل 18 بلداً في مزاد علني، وتعد هذه الحقول من الحقول الكبيرة، فالاحتياطي النفطي المثبت لها يقدر بأكثر من 50% من الاحتياطي النفطي العراقي، وتنتج أكثر من 85% من نفط العراق، وقبل ائتلاف بقيادة شركة "بي بي" البريطانية يضم شركة البترول الوطنية الصينية "سي ان بي سي" عقداً لتطوير حقول نفط الرميطة الجنوبي، اكبر حقول النفط في العراق الذي يقدر حجم الاحتياطيات فيه بنحو 17 مليار برميل. ورفض تحالف اخر تقوده اكسون موبيل وتشارك فيه بتروناس الماليزية كان قد تقدم بعرض لتطوير الحقل نفسه، الحد الأقصى لرسم الخدمة على برميل النفط الذي اقترحه وزارة النفط ليمنح تحالف بي بي فرصة الفوز به وقبل تحالف "بي بي/ سي ان بي سي" رسماً يبلغ دولارين عن كل برميل نفط إضافي يتم انتاجه مقارنة مع رسم يبلغ 3.99 دولار في عرضهما الأول، ولم يجد حقلان للنفط وثالث للغاز من يستثمرهما بسبب العوائد المالية الضئيلة التي رصدتها وزارة النفط العراقية، وقد رفض ائتلاف الشركة الصينية "سي ان أو أو سي" وشركة "سينوبيك انترناشول" استثمار حقل ميسان الذي

الذي تبلغ قدرته الإنتاجية 100 الف برميل يومياً وتقدر احتياطياته بـ 6.2 مليار برميل، وارادت هاتان الشركتان ان تكون عائدتهما من الإنتاج 4.25 دولار للبرميل، في حين عرضت الحكومة العراقية عليهما 3.2 دولار. اما حقل باي حسن قرب مدينة كركوك النفطية الذي تصل قدرته الإنتاجية الى 147 ألف برميل يومياً فقد طلبت الشركة الامريكية "كونوكوفيليبس" عائدات بقيمة 70.26 دولار للبرميل مقابل أربعة دولارات عرضتها الحكومة العراقية وتقدر الطاقة التطويرية للحقول التي شملتها الجولة الأولى بإضافة 6.373 مليون برميل يومياً (الرواي، احمد عمر، بلا تاريخ: 233).

وبعد الجولة الأولى، قامت وزارة النفط بجولة التراخيص الثانية في 12 كانون الأول 2009 وطرح فيها 10 حقول نفطية وحقل غازي يضم حقولاً مكتشفة وغير مطورة، تنافست 45 شركة من جنسيات مختلفة (من 32 دولة) على هذه الحقول، اما الحقول المشمولة بهذه الجولة فهي حقول مجنون، غرب القرنة المرحلة (2)، الحلفاية، الغراف، مجموعة الكفل، مرجان، بدرة وشملت جولة التراخيص مجموعة الحقول الشرقية التي تضم حقل خشم الأحمر، قمر والقيارة والنجمة في محافظة نينوى.

لقد تم توقيع سبعة عقود للتطوير من أصل عشرة جرى عرضها على الشركات النفطية العالمية في هذه الجولة، وكما مبين في الجدول (1).

وفي 20 تشرين الأول 2010 تم إطلاق جولة



المدة 30-31 أيار 2012 حيث شاركت فيها 47 شركة عالمية من ضمنها "شركة اكسون موبيل" وجرى خلالها عرض 12 رقعة استكشافية 7 منها للنفط و5 للغاز توزعت بين محافظات البصرة والنجف وبابل والمنتى والديوانية وذي قار ونيوى وديالى والانبار.

وأثمرت تلك الجولة عن رسو ثلاث رقع استكشافية فقط على الشركات المتنافسة، حيث فازت شركة باكستان بتروليوم، بعقد لاستكشاف الرقعة الغازية الثامنة الممتدة بين ديالى وواسط، فيما فاز ائتلاف يضم شركتي لوك أويل الروسية وانبكس كوربوريشن اليابانية بعقد لاستكشاف الرقعة النفطية العاشرة الممتدة بين محافظتي ذي قار والمنتى، وفاز ائتلاف كويتي اماراتي تركي بقيادة (كويت إنيرجي)\* بالرقعة الاستكشافية الواقعة في محافظة البصرة على الحدود العراقية الإيرانية (www.almadapress.com)، بلا تاريخ). وكما موضح في الجدول (1).

التراخيص الثالثة، لثلاثة حقول غاز، حقل عكاز ويحتوي على ما يقرب من 158 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وحقل المنصورية ويحتوي على ما يقرب من 130 مليار متر مكعب، وحقل السبية ويحتوي على ما يقرب من 31 مليار متر مكعب.

لقد أدرجت حقول عكاس والمنصورية في جولة التراخيص الأولى، ولكن المنصورية لم يحظ بأي عرض لتطويره، بينما حظي حقل عكاس بعرض واحد، ولكن العرض رفض، اما حقل السبية فقد أدرج في الجولة الثانية، لكنه ازيل من القائمة قبل بدء المناقصة، وكانت الحكومة قد اشارت لاحقاً إلى انه سيتم تطوير الحقول الثلاثة من خلال الجهود الوطنية، ولكنه قرر بعد ذلك ادراج الحقول الثلاثة للمناقصة في الجولة الثالثة (www.openol.net)، بلا تاريخ).

وبعد سنتين من قيام جولة التراخيص الثالثة، جرت جولة للتراخيص رابعة، وبالتحديد، خلال

الجدول (1) العقود الممنوحة في جولات التراخيص

اجمالي رسوم الخدمة دولار / برميل	الإنتاج			النوع	المقاول	الاحتياطي المثبت مليار برميل	المشروع أو القطعة المرخصة	جولة التراخيص
	النفط: ألف برميل /يوم الغاز: مليار م <sup>3</sup> /سنة	حزيران 2012	الأولى					
6.00	120	129	25	نفط	Petro china	1.0	الاحدب	2008
2.00	2,850	1,279	1,173	نفط	BP	17.3	رميلة	الأولى 2009
2.00	1,200	225	201	نفط	Eni	7.8	زبير	
2.30	450	91	97	نفط	CNOOC	2.4	مجموعة ميسان	

1.90	2,325	417	268	نفط	ExxonMobil	43.3	غرب قرنه (1)	الثانية 2010
1.15	1,800	-	120	نفط	Lukoil		غرب قرنه (2)	
1.39	1,800	21	175	نفط	Shell	12.0	مجنون	
1.40	535	34	70	نفط	Petro china	4.9	حلفاية	
1.49	230	-	35	نفط	PETRONAS	4.4	غراف	
5.50	170	-	15	نفط	GazpromNeft	0.8	بدره	
5.00	110	-	30	نفط ثقيل	Sonangol	1.5	قياره	
6.00	110	-	20	نفط ثقيل	Sonangol	1.1	نجمة	
5.50	4.10	-	1.03	غاز	KOGAS		عكاز	
7.00	3.10	-	0.78	غاز	TPAO		منصوريه	
7.50	1.00	-	0.26	غاز	Kuwait Energy		سيبا	
5.38	n/a	-	n/a	اغلبه غاز	Pakistan Petroleum		قطعة 8	الرابعة 2012
6.24	n/a	-	n/a		Kuwait Energy		قطعة 9	
5.99	n/a	-	n/a				قطعة 10	
5.00	n/a	-	n/a				قطعة 12	
	11,710	2,198	2,229			96.5		مجموع النفط
	8.20		2.07					مجموع الغاز

المصدر: د. علي ميرزا، العراق الواقع والافاق المستقبلية، قدم هذا البحث الى الملتقى الاقتصادي العلمي الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين الأول: بيروت 30 آذار/مارس-1 نيسان/أبريل 2013.

### المبحث الثالث

#### النتائج المتحققة من جولات التراخيص

بسبب الحظر المفروض على بيع النفط العراقي، وفي آيار 1996، وبعد مفاوضات طويلة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وقّع العراق مذكرة تفاهم، تبين الترتيبات المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 986. وصُدّرت أول شحنة من النفط العراقي، بموجب هذا البرنامج، في كانون أول 1996؛ ووصلت أولى الشحنات من الغذاء إلى العراق، حيث تمت زيادة الإنتاج الى (1.190) مليون ب/م ونسبة تغير بالإنتاج عن السنة السابقة بمعدل (95%)، استمر الإنتاج بالتزايد والارتفاع حتى وصل الى اعلى معدل له قبل 2003 وهو

نتيجة للاضرار التي لحقت بالقطاع النفطي قبل عام 2003، بسبب الحروب المتكررة، والعقوبات الاقتصادية، وسوء الإدارة، وأسباب أخرى عديدة تراجعت معدلات الإنتاج اليومية، إذ تراجع معدل الإنتاج اليومي الى مستويات لم يشهدها القطاع النفطي، خلال فترة التسعينيات من القرن المنصرم، إذ نلاحظ من الجدول (2) ان معدل الإنتاج اليومي في سنة 1996 بلغ 610 ألف ب/ي

(2010) قبل مرحلة جولات التراخيص، فقد استفد الجهد المحلي كل إمكاناته ليحقق أعلى إنتاج له في عام (2009) وهو ذروة الإنتاج الوطني البالغ (2.422) مليون.

بدأ مفعول جولات التراخيص يعمل في سنة 2011 بعد ما يقارب السنتين على توقيع العقود ضمن الجولة الأولى، إذ بدأت معدلات الإنتاج بالزيادة ليتحول من (2.358) مليون إلى (2.665) مليون لسنة (2010-2011) على التوالي، وتحقق معدل نمو سنوي (13%)، اخذت مقدار الإضافات السنوية تزداد تبعاً وبشكل ملحوظ، على الرغم من انها حققت أدنى معدل سنوي عام 2014، الا ان معدل الإنتاج السنوي بلغ (4.183) م ب/م، عليه يمكن مناقشة المدة الزمنية التي بدأت جولات التراخيص بالعمل الى الان بالمحاور الآتية:

1- لقد حققت جولات التراخيص معدلات إنتاجية، غير مسبوقة، لم تتحقق طوال الفترات السابقة، إذ ان أعلى إنتاج يومي وصل له العراق في عام 1979 بلغ (3.476) مليون ب / ي.

2- ان الفرق بين الفترتين الزميتين أي بين إنتاج الذروة بالجهد الوطني، والإنتاج المتحقق من جولات التراخيص، يمثل مقدار الإضافة اليومية، التي تحققت بسبب تلك الجولات، البالغة (4183-2422) = 1.761 مليون ب / ي خلال ست سنوات.

انتاج ما مقداره (2.550) مليون ب/م، علما ان هذه الزيادات جرت بناءً على قرار سياسي، وليس بناءً على قرار فني صرف من خبراء النفط العراقيين ومن دون ضغوط سياسية الامر الذي أدى الى تدمير جزء كبير من الحقول والابار العراقية ولاسيما بطانات الابار، اذ ان الخبراء والمطلعين، يعرفون تماماً ان الحقول الكبيرة، وفي مقدمتها حقل الرميلة الجنوبية وكركوك بدأ انتاجهما بالهبوط منذ العام 2000 (الحلفي ، عبد الجبار ، 2008: 13).

انتكس انتاج النفط في 2003 عن المعدلات السابقة، ليصل الى مستوى من الإنتاج (1.321) مليون، ومعدل نمو ( -33.95%) هو الأدنى خلال هذه السلسلة الزمنية المبينة في الجدول (1)، على الرغم من ان العمليات العسكرية لم تستهدف البنى التحتية لهذا القطاع، لكن عمليات النهب والسلب كانت الأكثر ايلاماً ووقعا على المؤسسات النفطية، حيث تعرضت منشآت النفط الاستخراجية لعمليات منظمة في أعمال النهب والسلب والحرق، سببت أضراراً كبيرة، وهكذا دخلت الصناعة النفطية مرحلة جديدة من المعاناة بعد سلسلة من عمليات التدمير والقصف والحصار وشحة المواد المالية وصعوبة الحصول على المواد الاحتياطية وغيرها.

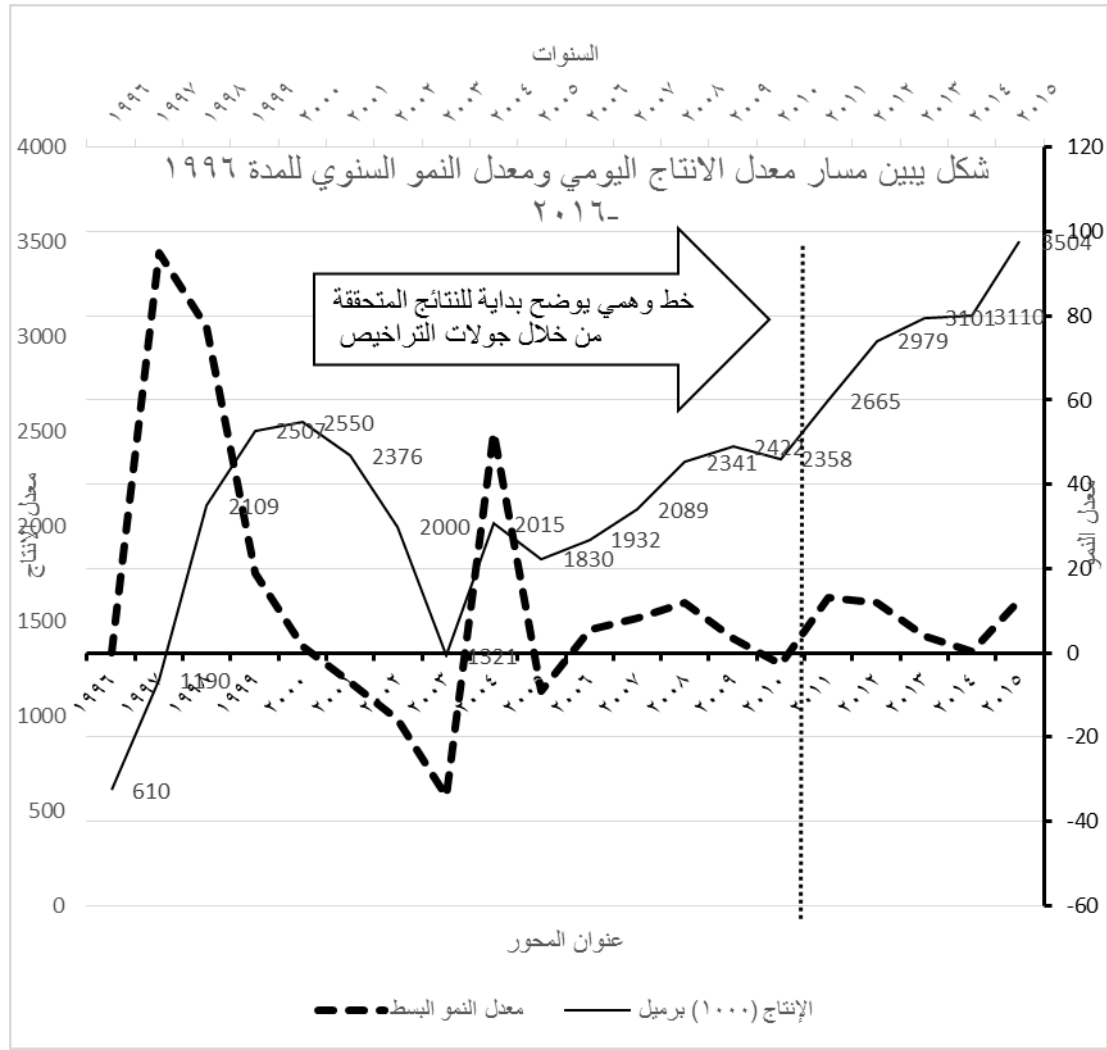
بدأت الصناعة النفطية بانتهاج سياسة الاعتماد على الجهد الوطني في زيادة معدلات الإنتاج، اذ ازدادت معدلات الإنتاج بنسبة عالية وهي (52%)، على الرغم من الزيادات الحاصلة بالإنتاج، الا انه اخذ يتذبذب، خلال المدة (2003-

3- جولات التراخيص حققت معدل نمو مركبا مقداره (30%) قياساً بالمدة الزمنية السابقة لها وكما مبين في الجدول (2)، والشكل (1) الذي يبين مسار معدل النمو السنوي بالإنتاج، ومعدل الإنتاج اليومي، اذ يتبين من خلاله، ان الزيادات الحاصلة في الإنتاج اليومي، لا تعني بالضرورة زيادة في معدل النمو السنوي، فقد يزداد الإنتاج، ولكن معدل النمو يتجه نحو الهبوط. كما نراه واضحاً بعد 2011 اذ ان الإنتاج اليومي في حالة ارتفاع وان معدلات النمو السنوي في حالة تذبذب.

### الجدول (2)

معدل الإنتاج اليومي من النفط الخام للمدة (1996-2015) ومعدل التغير السنوي البسيط والمركب.

السنة	الإنتاج (1000) برميل	معدل النمو السنوي
1996	610	-----
1997	1190	95.0
1998	2109	77.2
1999	2507	18.8
2000	2550	1.7
2001	2376	-6.8
2002	2000	-15.8
2003	1321	-33.9
2004	2015	52.5
2005	1830	-9.1
2006	1932	5.5
2007	2089	8.1
2008	2341	12.0
2009	2422	3.4
2010	2358	-2.6
2011	2665	13.0
2012	2979	11.7
2013	3101	4.0
2014	3110	0.2
2015	3504	12.6
2016 (كانون 2)	4183	19.3



الشكل (1)

والمكائن والمعدات .... وكل ما له علاقة بتطوير الحقل لأنها استثمارات تعود للجانب العراقي، أي ان وزارة النفط تدفع فقط سعر شراء الخدمة المقدمة من شركات النفط والبالغة كمعدل \$\*2.7 للبرميل المنتج، اذ يمكن حسابها كالآتي:

$$1.761 \times 29\$ = 51.069\$$$

$$51.0 - (1.761 \times 2.7) = 46.2453\$$$

$$46.2453 \times 365.25 = 16.891\$$$

4- ان مقدار العوائد المتحققة من هذه الإضافة تبلغ ما يقارب (16.891) مليار دولار سنوياً، ضمن المدة الزمنية الحالية، التي تعاني من تدنٍ حاد في مستوى الأسعار، بغض النظر عن حجم التكاليف الاستثمارية التي تشمل كلف مد الانابيب والحفر

العوائد المنخفضة من الإضافات الإنتاجية، بفعل جولات التراخيص

صافي العوائد اليومية التي يحصل عليها الجانب العراقي بعد استبعاد حصة الشركات

وذلك يعني ان العراق يحصل على ما يقارب (16.891) مليار دولار سنوياً، بفعل هذه الجولات.

5- من خلال النتائج السابقة، يمكن لنا ان نناقش ايهما يحقق عائداً اعلى للبلد : عقود المشاركة بالإنتاج ام عقود الخدمة، الذي يتطلب منا تسليط الضوء على اهم القواعد الرئيسية لعقود المشاركة وكيف يتم تحديد حصة الشريك.

قبل البدء بتوضيح الأسس العامة لعقود المشاركة يمكن لنا بيان الآتي:

❖ ان عقود المشاركة من العقود المبرمة ضمن الرقع الجغرافية، التي لم يتم التأكد من وجود مواد هيدروكربونية فيها، او ان التكاليف الاستثمارية فيها مرتفعة جداً، بسبب المجازفة والمخاطرة كما يحصل عند الاستخراج من أعماق البحار.

❖ ان عقود المشاركة، كنمط استثماري نفطي، يعد من العقود المخالفة للدستور العراقي، الذي نص في المادة 111 على ان النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

ان الطريقة المتبعة في العالم لتوقيع مثل هذه العقود، تتمثل بقيام الدولة بتحديد مساحات من أراضيها لقيام المقاول بأعمال البحث والتنقيب ثم التطوير، في جميع الحالات تكون قطع الأراضي المعنية، لم تجر فيها مسبقاً مسوحات جيولوجية، ولم تحفر فيها آبار ولم يحدد فيها النفط او الغاز، حيث لا يعرف عن هذه القطع شيء فيما يتعلق بوجود النفط أو عدم وجوده.

ان الشركات الأجنبية تصرف مبالغ كبيرة في البحث والتنقيب، للوصول أولاً الى وجود تراكيب ممكن ان تتضمن المواد الهيدروكربونية، ثم تصرف مبالغ اكبر لحفر عدد من الابار لتحديد وجود النفط في هذه التراكيب، ومعرفة نوعية هذا النفط وكميته ومواصفات المكن لتتمكن (أي الشركات) في ضوء ذلك من وضع خطة تطوير الإنتاج. من الواضح انه كلما كانت المنطقة وعرة وقاسية، او في عرض البحر، كانت المبالغ المصروفة من الشركات اكثر. في الغالبية العظمى من الحالات لا يعثر المقاول على النفط التجاري، فيضطر الى التحرك الى مكان اخر ضمن الرقعة الجغرافية المعطاة له، ويكرر العمليات السابقة نفسها ويزيد من نفقاته، وان احتمال عدم عثوره على المادة الهيدروكربونية امر وارد، هذا ما تسميه الصناعة النفطية بعنصر المجازفة الذي يستحق بموجبه حسب عقود المشاركة حصة إضافية من النفط (الامير ، فواد قاسم، 2007: 128).

مما سبق نستنتج، ان هناك فرقا كبيرا وواضحا بين عقود الخدمة وعقود المشاركة، اذ ان واحدة من الانتقادات الموجهة الى جولات التراخيص، على انها عقود مشاركة، وان إطلاق تسمية عقود الخدمة عليها، تمثل التفافاً على طبيعة العقود، الغرض منها التضليل، وهو انتقاد بعيد كل البعد عن الواقع، وهو امر لا يستحق الوقوف عنده ونقده. هنا يمكن ان نبين الفرق فيما لو ذهبت الحكومة، الى عقود مشاركة، بدل عقود الخدمة، وما هو الوضع المالي للعوائد المتحققة

حقول جولات التراخيص، ما مقدار المردود الذي سوف يتم الحصول عليه؟. ذكرنا ان العوائد المتحققة من الإضافات نتيجة لجولات التراخيص بلغت 51 مليون دولار باليوم الواحد، وحسب عقود المشاركة فان حصة الشركة تكون كالآتي:

ولنأخذ إقليم كردستان أنموذجاً واقعياً، حيث يقوم الإقليم بإعطاء 15%\* من النفط المنتج الى الشركات الأجنبية، أي ان تلك الشركات لها حصة 15% من الإنتاج، فلو طبقت هذه النسبة على



$$1.761 \times 0.15 = 0.26415$$

$$1.49685 = 0.26415 - 1.761$$

$$1.49685 \times 29 = 43.40865\$$$

$$43.40865 \times 365.25 = 15855.0094125$$

مقدار الأيراد اليومي

العائد السنوي المنخفض للحكومة فيما لو ذهبت الى عقود المشاركة

ويقول: ان عائداً كهذا للشركات عال جداً مقارنة بالمقاييس السائدة، وان مشاريع عقود المشاركة في دول أوبك الأخرى لا يتجاوز الـ IRR فيها 20%.

عليه يمكن القول ان جولات التراخيص تحقق منافع أفضل للحكومة الاتحادية، بدل عقود المشاركة. وهو واحد من اهم الأسباب التي جعلت شركات النفط العالمية تدخل كشريك في انتاج النفط العراقي بدل من ان تأخذ أجور خدمة على البرميل المنتج، ففي عام 2004 أصدر " المركز الدولي للضريبة والاستثمار .

من ذلك يمكن القول ان الفرق ما بين العائدين يتجه باتجاه عقد الخدمة بفارق مقداره (مليار دولار سنوياً) على الرغم من انخفاض الأسعار بنسبة (71%) عما كان عليه في عام (2011)\* وهي السنة التي بدأت نتائج جولات التراخيص تظهر على ارض الواقع وكما مبين من الخط الوهمي المرسوم ضمن الشكل 1، إضافة الى هذا التحليل المبسط، هناك دراسة قام بها محلل النفط (Peter Wells) عن عوائد الشركات الأجنبية من عقود المشاركة بالإنتاج الموقعة من حكومة الإقليم وتوصل الى أن IRR (معدل العائد الداخلي) في هذه العقود سيكون بين 34-65%، اعتماداً على أسعار النفط بين (60-100)

عام 2015، يبلغ عدد الموظفين 75300 موظف للسنة نفسها (WIKIPEDIA، List of largest companies by revenue، بلا تاريخ).

قبل كل شيء، يمكن القول ان شركات النفط العالمية، هي بأمر الحاجة الى النفط، وليست حاجتها الى \$2 لكل برميل منتج، وهو السبب الذي جعل من هذه الشركة التوجه نحو عقد المشاركة مع الإقليم.

بتاريخ 2011/11/10 أعلنت حكومة إقليم كردستان، انها وقعت مع شركة ExxonMobil ستة عقود مشاركة للتنقيب والإنتاج لست رقع استكشافية\*، وكما ظهر لاحقاً ان العقود الستة تم توقيعها في 2011/10/18، ولم يتم الإعلان عنها من مدراء الشركة، وقد ظهر لاحقاً ان اثنتين من هذه الرقع الاستكشافية الست، تقعان في محافظة نينوى، وهما الرقعتان المتعلقتان بتركيبي بعشيقية والقوش. اما الرقعة الثالثة فتقع في المناطق المتنازع عليها في محافظة كركوك، وذلك في تركيب "قره انجير" (التي تقع شمال مدينة كركوك باتجاه السليمانية)، التابعة لمحافظة كركوك (الامير، فؤاد قاسم، 2012 : 14).

لقد كشفت هذه الخطوة عن النيات الحقيقية لموقف شركات النفط من ترجيحها لعقود المشاركة، بسبب حصولها على عقود منخفضة الأجر في العراق قبل أن تقوم بتوقيع عقودها مع إقليم كردستان، التي قدمت ظروفها أفضل بكثير والتي عدت بغداد هذه العقود غير شرعية لكن الشركة تحاول عدم ترك العروض الجيدة في

(International Tax and Investment Center ITIC " دراسة بعنوان " النفط ومستقبل العراق " وقد عدت هذه الدراسة، من خلال ما تضمنته من توصيات، أن عقود المشاركة بالإنتاج تمثل الأنموذج القانوني والمالي والحل المناسب لتسهيل عملية النهوض بالصناعة النفطية العراقية.

إن هذا المركز الدولي يضم في عضويته نحو (110) من كبريات الشركات العالمية، ولاسيما الشركات النفطية العملاقة، مثل " شل، بريتش بتروليوم، أكسن موبيل، شيفرون، تكسكو، هالبيرتون، وكونوكو فيليبس، وغيرها(الامير، فؤاد قاسم، 2015 : 11).

والدليل على ذلك قيام شركة اكسون موبيل بإبرام عقود مشاركة مع إقليم كردستان، الذي سيتم توضيحه ضمن المبحث القادم.

#### المبحث الرابع

##### شركة اكسون موبيل وخرقها للقوانين العراقية

وقعت حكومة إقليم كردستان "48" عقداً مع شركات نفطية متعددة (وزارة النفط العراقية، بلا تاريخ: 27)، حيث تعد شركة اكسون موبيل واحدة من كبريات تلك الشركات، اذ يغطي عملها اغلب مساحة العالم، ولا يقتصر عملها على عمليات البحث والتنقيب، بل يتعداها الى مراحل الصناعة النفطية المتعددة والمتنوعة. احتلت الشركة المرتبة الثانية، بعد "شل" عالمياً بحجم العوائد السنوية المتحققة مقارنة بشركات النفط العالمية الأخرى، البالغة "268 مليار" دولار في



كونها تمت مع حكومة منبثقة عن السلطة التشريعية، وهي حكومة منتخبة.

6- جولات التراخيص حصلت على حقول مضمونة الايراد بالنسبة لشركات النفط العالمية، وذات احتياطي نفطي مؤكد ومعروف، وان كلف المخاطرة منعدمة، وتشكل النسبة الأعلى من بين اجمالي الكلف للاستثمار النفطي.

7- العقود المبرمة ضمن جولات التراخيص، تتناسب أكثر من غيرها من أنماط الاستثمار النفطي المعروفة، مع متطلبات واحتياجات سيطرة السلطة النفطية متمثلةً بوزارة النفط، على الثروة النفطية، والمزايا المالية، للطرف الوطني.

8- قيام شركة اكسون موبيل بالاستثمار في المناطق المتنازع عليها، يؤدي الى تعميق حالة الخلاف بين الإقليم والمركز، اذ يتحول الصراع من صراع على الأرض الى صراع على الأرض والثروة النفطية.

9- هيمنة شركات النفط العالمية على جولاتي التراخيص الأولى والثانية، وهيمنة شركات النفط الإقليمية على جولاتي التراخيص الثالثة والرابعة.

### التوصيات

1- ان التفاوض مع الشركات النفطية، والمراجعة الدورية للعقود المبرمة امر إيجابي، ولاسيما إذا كان الامر يدور حول تخفيض النفقات

كردستان في الوقت نفسه الذي تحاول فيه عدم فقدان عقودها في الجنوب أيضا ولذا فهي تسعى للعمل بطريقة ما لتهدئة الأمور والعمل في الشمال والجنوب.

### الاستنتاجات

1- ان الاستثمار في الجانب النفطي، يكتسب درجة عالية من الحساسية، كوننا نتعامل مع ثروة سيادية مملوكة لكل أبناء الشعب العراقي لذا يقتضي التعامل معها بحذر شديد جداً، فضلاً عن ذلك كونها تعد المورد الأساسي في سد نفقات واحتياجات الدولة.

2- شهدت الاتفاقيات بين الجانب العراقي وشركات النفط العالمية، أنماطاً استثمارية متعددة، بدءاً من عقود الامتياز التي تمثل العهد الاول، مروراً بعقود المشاركة بالإنتاج، وانتهاءً بعقود الخدمة، وكل نمط له خصائصه المناسبة له.

3- اتسمت المفاوضات تاريخياً بين شركات النفط العالمية وبين الجانب العراقي بالصعوبة، والمعقدة، والمطولة، وقد تم استخدام أساليب ليس لها علاقة بالنفط من اجل ضمان اذعان الجانب العراقي لتلك الاتفاقيات.

4- ان حضور شركات عالمية لتطوير الحقول النفطية، مثل "شل" برتش بتروليوم" " اكسون موبيل"، يسهم بشكل كبير في كسر حاجز الخوف والتردد المتوارث لدى الشركات الأخرى، ويسهم في زرع الاطمئنان للاستثمار داخل العراق.

5- ان اتباع أسلوب التعاقد مع الشركات النفطية، طويل الاجل، من شأنه ان يؤدي الى غلق الأبواب امام الحكومات اللاحقة، لأجراء تعديل في صيغة العقد

6- ان تبني سياسة نفطية مركزية، من اجل توحيد وتنسيق تلك السياسات عن طريق إقرار قانون للنفط والغاز من شأنه ان يحمي الثروة النفطية ويقلل من حجم الخلافات ما بين المحافظات.

### المصادر

- أحمد جاسم جبار الياصري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس جامعة الكوفة، 2009.

- احمد عمر الراوي، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بلا.

- عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي، النفط-الاختلال الهيكلي-البطالة، سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات) (30)، جامعة البصرة، 2008.

- علي ميرزا، العراق الواقع والافاق المستقبلية، قدم هذا البحث الى الملتقى الاقتصادي العلمي الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين.

- سياسة التراخيص الاستثمارية في العراق، المهندس لطيف عبد سالم، بحث متاح على الانترنت.

- عبد علي المعموري، و د. مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي، 2011.

الاستثمارية، لأنها تكلفها الجانب العراقي، بشرط الا يتم التفاوض على مضمون هذه الجولات، والضغط باتجاه تحويلها الى عقود مشاركة.

2- العمل على مطالبة شركات النفط بتقليل الغاز المحترق، اذ ان غالبية الغاز الموجود الذي يشكل نسبة 75%، هو من الغاز المصاحب، وان زيادة الإنتاج تعني زيادة في الكمية المحروقة منه، لان حرق الغاز لا يفقدنا جزءا من الثروة الغازية فقط، بل انه يؤدي الى ارتفاع في معدلات التلوث البيئي.

3- ضرورة اتخاذ موقف حاسم وحازم مع الشركات النفطية التي عقدت اتفاقيات نفطية ثانوية مع إقليم كردستان من دون الرجوع الى الحكومة الاتحادية، ولاسيما شركة أكسن موبيل، والشركات الأخرى.

4- ان انتهاز استراتيجية زيادة العوائد، عن طريق زيادة الكمية المنتجة، امر فيه درجة عالية من المخاطر، وانما يتم ذلك عن طريق زيادة المشتقات النفطية، والصناعات البتروكيمياوية، على الرغم من اختلاف هذه الاستراتيجية، عما كانت عليه خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي.

5- سوف ينتج عن العقود النفطية زيادة كبيرة في انتاج النفط من شأنه ان يؤدي الى انخفاض للعمر الزمني للاحتياطي النفطي، اذ ان زيادة العمر الافتراضي للاحتياطيات النفطية يعني زيادة المدة الزمنية التي تؤمن الحصول على أطول مدة ممكنة من النقد الأجنبي.

- غانم العناز، النفط واكتشافه في العراق، متاح ضمن شبكة الانترنت.
- فؤاد قاسم الأمير، الجديد في القضية النفطية العراقية، دار الغد، 2012.
- فؤاد قاسم الأمير، الخسائر والهدر في قطاع الطاقة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2015.
- فؤاد قاسم الأمير، ثلاثية النفط العراقي، دار الغد، بغداد، 2007.
- وزارة النفط العراقية، تقرير الشفافية السادس، جولات العقود والتراخيص البترولية.
- وليم ستيفرز، السيادة والنفط، ترجمة د. علي البديري، سلسلة كتب ثقافية يصدرها بيت الحكمة، 2010.
- [www.openol.net](http://www.openol.net).
- [www.almadapress.com](http://www.almadapress.com).
- WIKIPEDIA، List of largest companies by revenue.

## An Critical View of Oil-Licensing Tours

Heider Hussein Authafa <sup>a</sup>

### Abstract

The urgent need for investment in the oil sector was figured after 2003 because of the low daily production rates, as it did not exceed, at best, 2.5 million barrels per day. In addition, it is the only sector that flows money into the budget which represents the backbone and lifeblood of the economic life in Iraq.

The oil revenues which are represented by the produced quantity and the price, where the latter is an external variable component that cannot be controlled. Despite the presence of almost a consensus among producers and consumers of oil that oil prices are not suitable for both parties. This made it as a restriction on the nature of the contracts of licensing tours that are done to increase the rates of production. This shed light on the need to highlight the most important results achieved as a result of those tours.

---

a - Assist. Inst. Heider Hussein Authafa, College of Administration and Economics, University of Al-Muthanna